

Distr.: Limited
22 December 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

اللجنة الخامسة

البندان ١٣٠ و ١٣١ من جدول الأعمال
تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين
عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات
الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا
والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية
وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول
المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في
إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

مشروع قرار مقدم من رئيس اللجنة في أعقاب مشاورات غير رسمية

اقتراح شامل بشأن الحوافز الملائمة للاحتفاظ بموظفي المحكمة الجنائية الدولية
لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن الاقتراح الشامل بشأن الحوافز الملائمة
للاحتفاظ بموظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة^(١)،

(١) A/62/681.



وقد نظرت أيضا في الفصل ذي الصلة من تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لسنة ٢٠٠٧^(٢)،

وقد نظرت كذلك في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(٣)،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٧٤/٦١ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ عن الاقتراح الشامل بشأن الحوافز الملائمة للاحتفاظ بموظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن الاقتراح الشامل بشأن الحوافز الملائمة للاحتفاظ بموظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة^(١)؛

٢ - **تؤيد** الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(٣)، رهنا بالأحكام الواردة في هذا القرار؛

٣ - **تحيط علما** بالفقرتين ١٤ و ١٥ من تقرير اللجنة الاستشارية؛

٤ - **تسلم** بالأهمية البالغة التي يتسم بها الاحتفاظ بالموظفين ذوي المهارات العالية والموظفين المتخصصين من أجل إنجاز جميع إجراءات المحاكمات بنجاح وتحقيق الأهداف الواردة في استراتيجية إنجاز الأعمال لكل من المحكمتين في الوقت المناسب؛

٥ - **تطلب** إلى الأمين العام استخدام الأطر التعاقدية القائمة لعرض العقود على الموظفين وفقا للمواعيد المحددة لإدخال التخفيضات المقررة في الوظائف وبما يتماشى مع الجداول الزمنية السائدة ذات الصلة للمحاكمات، وذلك لإزالة عدم اليقين فيما يتعلق بالتوظيف في المستقبل بهدف ضمان امتلاك المحكمتين للقدرات اللازمة لإنجاز ولايتهما على نحو فعال، وفق ما أوصت به لجنة الخدمة المدنية الدولية في الفقرة ٢١ (ب) من تقريرها^(٢).

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٣٠ والتصويب (A/62/30 و Corr.1)، الفصل الثاني.

(٣) A/62/734.